العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda- Yamamoto *

أ. عياد هيشام **

* تاريخ التسليم: 4/ 7/ 2016م، تاريخ القبول: 5/ 10/ 2016م.
** طالب دكتوراه/ كلية الاقتصاد جامعة تلمسان/ الجزائر.

ملخص:

في السنوات الأخيرة، أصبح تقليص معدلات الفقر من أكبر التحديات والاهتمامات في كل أرجاء العالم، لكن ما هو ملاحظ مع هذه الظاهرة العالمية هو ازدياد حدتها يوما بعد يوم، ولهذا اتخاذ تقليص الفقر أهم هدف من أهداف الألفية الجديدة العشرة بالنسبة لكل دول العالم والمؤسسات العالمية على غرار هيئة الأمم المتحدة واليونيسكو.

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول العربية، من خلال استعمال بيانات العينات المقطعية للفترة الممتدة بين 1970 – 2013، اعتمادا على منهجية حديثة لاختبار سببية غرانجر المقدمة من طرف Toda- Yamamoto في إطار نماذج VAR، وقد أوضحت النتائج على عدم وجود علاقات سببية بين المتغيرات قيد الدراسة ماعدا علاقة واحدة من معدل الفقر باتجاه النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: معدل الفقر، مؤشر اللامساواة، النمو الاقتصادي، سببية غرانجر، منهجية Toda- Yamamoto.

TESTING THE CAUSAL RELATIOTHIP BETWEEN POVERTY, GROWTH AND INEQUALITY: using a Toda- Yamamoto approach.

Abstract :

Last years, poverty reduction has been the biggest concern of all countries around the world, it was considered as the biggest goal of development policy, but what it is tangible with this global phenomenon is the increasing of its degree day per day. For this reason, poverty reduction had become the major goal for all countries around the world and for many international organizations.

This study investigates the causality relationships between poverty, inequality and economic growth in Arabic countries using panel data series covering the period 1970- 2013. Within a vector autoregressive model (VAR) , by applying a modified version of the Granger causality test due to Toda and Yamamoto (1995) . The results indicate that there is no causalities between the variable except one from poverty rate to economic growth.

Keywords : *Poverty, Inequality, Economic Growth, Granger causality, Toda- Yamamoto approach.*

المقدمة:

تحتل مواضيع الفقر في عصرنا الحالي أهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم سياسية أم إنسانية بصفة عامة، نظرا لما للفقر وانتشاره الأثر الكثير في كل الجوانب في المجتمع، فبناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47/ 196 فقد حُدّدَ تاريخ 17 أكتوبر من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر، واحتفل بهذا اليوم لأول مرة في عام 1987، وبناءً على النداء المقدم من طرف جوزيف وريزنسكي Joseph Wresinski، و ضم هذا لاحتفال الأول أكثر من 100000 شخص، وكان ذلك في Lib-erties and Human Rights Plaza بباريس مقر توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.

كما هو معروف وملاحظ فالقفر ليس بالظاهرة الجديدة على الإنسان، بل هو ظاهرة قديمة حديثة.قديمة؛ لأنه لا يخفى على أحد أن البشرية منذ القدم عانت من: الحرمان، المجاعات، الأمراض، الآفات الاجتماعية، ...وعانت أساسا من الفقر، وحديثة، لكونها لا تزال حتى الآن تعرف أبحاثا ودراسات لم تتوقف بسبب استمرار تفشي الفقر في العالم، وبالرغم من ذلك لم يتمكن الباحثون من إعطاء تعريف علمي دقيق للفقر والفقراء، بل تعددت التعريفات، وهذا التعدد يرجعه Galbraith الذي يفسر تعدد تعريفات الفقر إلى اختلاف الفقراء أنفسهم، حين يقول: «يتعدد الفقراء وتتعدد تصورات الفقر بتعدد الناس».(Galbraith, 1985) .

ولا يخفى على أحد الأثر الكبير الذي تلعبه معدلات اللامساواة في المجتمعات لا سيما مجتمعات دول العالم الثالث، فمنذ نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي ومع بداية الألفية الجديدة ازداد ما يعرف باللامساواة في العالم، هذا في الفترة التي تميزت بالتوجه العالمي الجديد نحو الانفتاح على التجارة الخارجية، إذ اعتبرت هذه الأخيرة السبب الرئيسي والأكبر لتحديد أشكال الثروة وأنماط توزيعها، ما أدى إلى إحداث فوارق طبقية بين الشعوب في العالم وكذا بين أفراد الشعب الواحد، الشيء الذي أكسب موضوع توزيع الدخل أهمية كبرى في الفكر الاقتصادي التنموي الحديث بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه لكل طبقات المجتمع بما فيها الطبقة الفقيرة، إذ نص الفكر التنموي الحديث على ضرورة ضمان توزيع عادل لعوائد الإنتاج على عناصره وحصصها تحت إطار التوزيع الوظيفي للدخل من جهة، والاهتمام بكيفية هذا التوزيع الذي يضمن تحقيق رفاهية مقبولة لكل الأفراد تحت مسمى التوزيع الشخصي للدخل من جهة أخرى.

ووفقا للمقولة الشهيرة للباحث Rodrick سنة 2008 « تاريخيا، ولا أداة استطاعت أكثر من النمو الاقتصادي في تمكين المجتمعات في تحسين فرص الحياة لسكانها بمن فيهم أولئك في الفئات السفلى» (Rodrik D, 2008) ، فقد اعتبر النمو الاقتصادي الأداة الأمثل والأنجع لتقليص معدلات الفقر في كل الظروف والأماكن والأزمنة، هذا ما أكدته دراسة Adams 2004 على عينة من 50 دولة نامية، أوضح فيها أن مرونة معدلات الفقر للنمو الاقتصادي قدرت ب– 2.59، ما يعني أن زيادة معدل النمو الاقتصادي ب 10% يؤدي مباشرة إلى تقليص في معدل الفقر (مقاسا بنسبة السكان تحت خط 1 دولار يوميا) ب 25.9%، وهذه النتيجة جاءت مؤكدة نتائج دراسة Ravaillon و Chen سنة 1996 اللذان قدرا المرونة ب– 2.60.(Ravallion, Chen, 1996)

إشكالية البحث:

هل توجد علاقة سببية بين معدل الفقر، النمو الاقتصادي واللامساواة في الدول العربية للفترة 1970 - 2013؟ وماهي اتجاهاتها؟

فرضيات البحث:

نضع لغرض البحث ثلاثة فرضيات مبدئية مستقاة من معظم الدراسات السابقة:

- هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي.
- هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل الفقر واللامساواة.
- هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية في كون موضوع مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام كثير من الباحثين لأجل فهم العلاقة بين المتغيرات الثلاثة، من أجل الخروج بتفسير لعدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الحالات لدورها في تقليص معدل الفقر، الذي وصفه Todaru سنة 1997 قائلا « إن التقدم الاقتصادي العام لا يحسن من مستويات شديدي الفقر»، وفي الواقع أكد بعض اقتصاديي التنمية أن عمليات النمو تنساب عادة للأعلى إلى الطبقات الوسطى وبخاصة طبقة الأغنياء جدا.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح اتجاه السببيات بين المتغيرات الثلاثة قيد الدراسة في الوطن العربي لغرض الخروج

بتوصيات تفيد صانعي القرارات، كما نهدف إلى توضيح بعض الأخطاء التي تقع فيها بعض الدراسات خلال استعمال سببية غرانجر في حالة وجود سلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة، كما نهدف كذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات باستعمال مؤشرات حديثة للفقر واللامساواة بدلا من المؤشرات القديمة التي تعرف نقصا كبيرا في قواعد البيانات العالمية.

حدود البحث:

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على عينة من 21 دولة عربية في إطار بيانات العينات المقطعية Panel للفترة الممتدة نن سنة 1970 – 2013 بغرض تطبيق منهجية Toda- Yama-moto المطورة لسببية غرانجر في حالة السلاسل غير المتكاملة من نفس الدرجة.

منهج البحث:

قد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي من خلال استعمال طرق واختبارات حديثة للقياس الاقتصادي اعتمادا على بيانات العينات المقطعية المعروفة بمصطلح Panel للفترة 1970 – 2013.

الدراسات السابقة:

من أشهر الدراسات القديمة نجد دراسة كلا من ،**Cheney Duloy** ،**Bell** ،**Ahluwalia** و Jolly سنة 1974 التي خلصت دراستهم بالمقولة الآتية: «من الواضح الآن بعد عقد من النمو السريع في الدول النامية لا يوجد تأثير وتحسين لأوضاع ثلث الشعوب في هذه الدول» (Chenery et al, 1974) ، ويؤكد هذه المقولة Alderman و Morris سنة 1973 حين صرحا قائلا: إن «مئات الملايين من الفقراء حول العالم تضرروا أكثر ما استفادوا من التطور الاقتصادي»، وفي الواقع هذا ما تفسره نظرية كوزنتز 1955 Kuznetz التي توضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة تأخذ الشكل U، ما يدل على أن النمو الاقتصادي الكبير يؤدي في أغلب الحالات إلى زيادة معدلات اللامساواة ما يعني ازدياد معاناة الفقراء.

وفي ما يأتي عرض لأهم الدراسات السابقة في الألفية الجديدة:

دراسة ريتشارد أدامز **Richard H.Adams 2004**، استخدمت الدراسة عينة من دول منطقة MENA متمثلة في مصر، الأردن، المغرب، تونس وإيران، ومقارنتها مع أقاليم أخرى حول العالم، وقد جرى تقدير المعادلات وفق منهجية المربعات الصغرى العادية OLS، إذ أوضحت النتائج على أن منطقة MENA لها معدلات منخفضة نسبيا للفقر مقارنة بالأقاليم الأخرى، حيث فقط 2% من السكان يعيشون تحت خط الفقر العالمي، كما اتضح أن المنطقة تعدّ من أكثر الأقاليم فيما يخص عدالة التوزيع في العشرين سنة التي سبقت الدراسة.

دراسة **Almas Heshmati 2004**، استخدم الباحث عينات البيانات المقطعية ل 146 دولة منها الصناعية، النامية والانتقالية للفترة الممتدة من 1950 إلى 1998 باستعمال متغيرات نوعية لأقاليم الدراسة، وجرى التقدير بواسطة منهجية المربعات الصغرى العادية OLS ودلت النتائج على أن معدلات اللامساواة آخذة في الانخفاض مع مرور الوقت واللامساواة بدورها تخفض من معدلات النمو الاقتصادي، وكنتيجة إضافية فنظرية كوزنتز Kuznetz محققة في عينة الدراسة، كما أنه من الصعب تحديد تأثير النمو الاقتصادي في معدلات الفقر في الدول النامية.

دراسة **Augustin Kwasi Fosu 2010**، استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية ل 123 دولة للفترة الممتدة بين سنتي 1977 – 2007، وقد استعملت طريقة GMM للتقدير، وقد استُعملَ كل من معدل الفقر مقاسا بمؤشر عدد الرؤوس، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي، وأوضحت النتائج أنّ نمو الدخل هو القوة الأكبر وراء كل زيادات وانخفاضات معدل الفقر، مع ذلك اللامساواة تلعب الدور الحاسم في سلوك الفقر في عدد كبير من دول العينة، إذ إن معدلات اللامساواة العالية تحد من فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، وقد أشار الباحث إلى ضرورة إعطاء اهتمام خاص للحد من عدم المساواة في بعض الدول حيث توزيع الدخل لا يخدم الفقراء.

رراسة **Houssema Gaiha** و **Jaleleddine ben Ra-jeb2012**، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل52 دولة نامية للفترة ما بين 1990 – 2005 من أجل توضيح الترابط بين المتغيرات الثلاثة باستعمال منهجية المعادلات الآنية، وقد أوضحت النتائج أن الاستثمارات من طرف الدولة في المجال الاجتماعي (التعليم، الصحة وتحسين ظروف المعيشة في الريف) من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض اللامساواة، وكذلك أكد الباحثان أن نظرية كوزنتز محققة في عينة الدراسة.

دراسة **عبد الحفيظ الضريفي Abdelhafidh Dhrifi 2013**، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل89 دولة للفترة من 1990 إلى 2011، مستعملة آلية المعادلات الآنية، وأوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي للتطور المالي في تخفيض معدلات الفقر وكذلك وجود تأثير معنوي سلبي من اللامساواة في كل من معدل الفقر (– 0.225) وكذا النمو الاقتصادي (– 0.246) .

ومن خلال كل هذه الدراسات، نلمس العلاقة القوية التي تربط بين المتغيرات الثلاثة في أغلبية الدراسات السابقة، إذ يوجد تأثير معنوي عكسي للنمو الاقتصادي في معدل الفقر، وعلاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة، وأكثر ما يلاحظ من الدراسات السابقة هو التداخل في العلاقات بين المتغيرات

الثلاثة، إذ تؤكد بعض الدراسات على السببيات في الاتجاهين بينها، فكل متغير يؤثر ويتأثر بالمتغيرين الاخرين، وهذا يفيدنا في دراستنا هذه التي نحاول من خلالها دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات قيد الدراسة.

أولا: الإطار النظري للفقر واللامساواة:

1. الإطار النظري للفقر:

◄ 1 – 1: تعريف الفقر:

حسب Tonsend الأفراد والأسر في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على تغذية مثالية، والمشاركة في المجتمع والتمتع بظروف الحياة، أي أن الفقير هو من لا يستطيع تلبية حاجاته الأساسية، إضافة إلى إقصائه من المجتمع، وورد تعريف في قاموس علم الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد.(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، ص: 98) .

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة على النحو الآتي: «الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية».(الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، سبتمبر 2010، ص: 06)

وهكذا، يمكننا تعريف الفقر على أنه حالة من الحرمان يعيشها الفرد أو المجتمع في مكان معين زمان معين تجعل منه في حاجة إلى أدنى متطلبات العيش الكريم من غداء وملبس ومسكن ودخل يساعده على تلبيتها، ينجم عن هذه الحاجة والحرمان إقصاء من المجتمع وصعوبة في التمتع بالحياة الاجتماعية، والشعور بنقص مادي ومعنوي ونفسي.

◄ 1 – 2: طرق القياس:

- **1 – 2 – 1: مؤشر حدوث الفقر Head Count Index:**

هو واحد من أكثر المؤشرات شيوعا إذ يعد من أبسط المقاييس، وينطوي هذا المؤشر على عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر، ويسمى أيضا بالمؤشر الرقمي للفقر، ويعدّ جيدا لأغراض كثيرة منها المقارنة أو تقييم أثار سياسات تقليل الفقر، كما أنه سهل الفهم والحساب، ويحتسب وفقا للصيغة الآتية:

$$H = \frac{q}{N}$$

باعتبار مجموعة من الأفراد N لديهم الدخول أو إنفاقات $Y_1, Y_2, \ldots Y_n$، مرتبة ترتيبا تصاعديا حتى الوصول إلى خط الفقر المحدد سابقا Z، و q عدد الفقراء أو الأسر، وباعتبار H مؤشر حدوث الفقر:

إلا أن هذا المؤشر تعرض لبعض الانتقادات نظرا لمعاناته من بعض النقائص نذكر منها:

- الآثار غير المحتملة لبعض السياسات على الفقراء، ما يجعله حساسا للفروقات في عمق الفقر.
- هو غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما أعيد توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن، ما يظهر عكس النتائج.
- هذا المؤشر لا يتغير في حالة بعض الأشخاص الذين يزداد فقرهم اشتدادا.
- حسب أمارتياسن هذا المؤشر يهتم فقط بعدد الفقراء على حساب انتشار ونطاق الفقر في المجتمع، والفقراء مهما تغيرت شدة فقرهم هم سواء حسب هذا المؤشر.(عبد الرزاق الفارس، 2001، ص: 28 – 29) .

- **1 – 2 – 2: مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index:**

يعدّ هذا المؤشر مكملا للمؤشر السابق، فهو محاولة لقياس حجم الفجوة بين دخل الفقر وخط الفقر، أي هو مقدار الدخل اللازم للخروج من ظاهرة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء، ولهذا المؤشر العديد من التسميات منها مؤشر العجز المكيف، مؤشر عمق الفقر أو مؤشر معدل الفقر. (Wetta, 1999, p : 16- 17) .

ويحدد هذا المقياس على النحو التالي: نقوم بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، إذ نعطي Y1 للفئة الأفقر في المجتمع وهكذا حتى الوصول إلى الفئة الأقل فقرا بحيث تقع جميع هذه الفئات تحت خط الفقر Z، فمؤشر الفقر PG يمكن حسابه على النحو الآتي:

$$PG = \left(\frac{1}{q}\right)\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z - y_i}{Z}\right)$$

ويمكن صياغته أيضا على النحو التالي:

PG=I.H

I=Z- Y_i/ Z

لقد وجهت عدة انتقادات لهذا المؤشر، من بينها ما يتصل باهتمامه بالعجز المتوسط فقط، دون أخذه بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة في شدة الفقر بين الفقراء وهو بذلك لا يتأثر بانتقال الدخل من شخص فقير إلى شخص أشد فقرا، أي لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء.(Ravaillon, 1996,p : 55) .

- **1 – 2 – 3: مؤشر شدة الفقر Poverty Senerity Index:**

يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويحتسب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر

ويأخذ الصيغة الآتية:

$$Ps=1/ n \sum (Z- Y_i)^2$$

فكلما كان المؤشر عاليا كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت واللامساواة بين الفقراء والعكس صحيح.

2.الإطار النظري للامساواة:

◄ 2 – 1: تعريف اللامساواة:

تميزت السنوات الأخيرة بازدياد ما يسمى بعدم المساواة في العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وهي الفترة التي كان الكثير من البلدان تتجه نحو الانفتاح على التجارة العالمية، وهذا نتاج تأثير العولمة على تنميط أشكال الثروة التي أدت إلى فوارق طبقية متوسطة ليس بين الشعوب فحسب ولكن داخلها أيضا، إذ يعرف التفاوت في توزيع الدخل بأنه تمثيل عددي للفروق بين مداخيل الأفراد في مجتمع ما، ما يسمح باختصار جميع خصائص التفاوت في رقم واحد، وان اتساع فجوة توزيع المداخيل يعد من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لأنها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع، ما يعني تقوقع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان ومنها تتسرب تدريجيا إلى دوائر الانحراف والجريمة.

من هنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من اللامساواة هي على النحو الآتي:

– اللامساواة بين الدول: ويقاس هذا النوع من خلال الانحرافات الموجودة بين معاملات مستويات المعيشة المتوسطة للدول المختلفة ويسمى أيضا اللامساواة العالمية:

– اللامساواة الداخلية: تكون هذه اللامساواة بين أفراد المجتمع الواحد والدولة الواحدة وهو عموما مقاس بمؤشر جيني.

– اللامساواة العالمية: باعتبار أفراد العالم أفراد مجتمع واحد، وما مقدار التفاوت بين كل سكان العالم، وهذا النوع هو جامع لكلا النوعين السابقين.

◄ 2 – 2: قياس اللامساواة:

▪ 2 – 2 – 1: معامل جيني Gini:

يعد معامل جيني أكثر المقاييس استعمالا وانتشارا على الإطلاق لقياس التفاوت في: الدخل، الإنفاق، الاستهلاك أو الثروة بصفة عامة.وتتراوح قيمته بين الصفر ممثلة نقطة المساواة المطلقة والواحد الممثل عن اللامساواة المطلقة، وقد قام بطرحه عالم الرياضيات الإيطالي Gini سنة 1912، وقام بتطويره كل من ريتشي Ricci 1916، دالتون Dalton 1920 وأتكنسون 1970، بهدف إعطاء مقياس جبري للتفاوت في توزيع الدخول، ويعتمد هذا المؤشر أساسا على منحنى لورنز، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2:

كيفية حساب مؤشر جيني من منحنى لورنز:

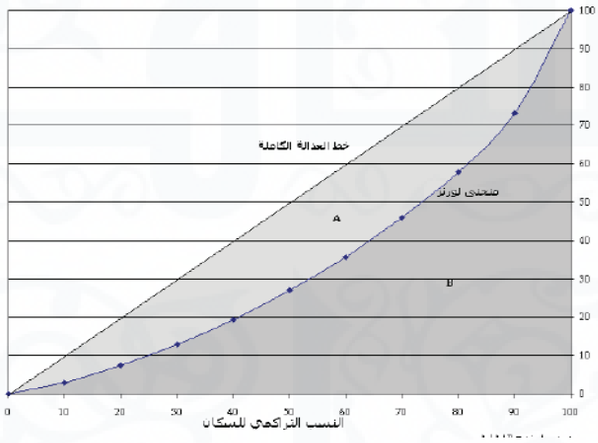

المصدر: رياض بن جليلي، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق، المعهد العربي للتخطيط، ص: 11.

ويمثل مؤشر جيني بيانيا المساحة المحصورة بين خط العدالة الكاملة أو المطلق ومنحنى لورنز، ممثلا بالمساحة A من الشكل أعلاه، ويحسب بقسمة المساحة A على المساحة الكلية B+A، أما من الناحية الرياضية فيحسب معامل جيني وفق المعادلة التالية: (Foster,1997, p : 30) .

$$G= 2/ 2n^2m\sum\sum (Y_i - Y_j)$$

إذ نجد أنّ:

G: معامل جيني.

n: عدد الأفراد في المجتمع أو الأسر.

m: الدخل المتوسط للفقراء.

Y_i, Y_j: مداخيل الأفراد i,j.

كما يمكن كتابته على النحو الآتي بغرض حسابه من المعلومات المجمعة وفق العلاقة التعريفية الهندسية التالية: (علي عبد القادر، 2007، ص: 07) .

$$G= 1-\sum_{i=0}^{n-1} (P_{i+1}- P_j) (L_{i+1}- L_i)$$

حيث:

P: النسب التراكمية للسكان.

L: النسب التراكمية للدخل.

▪ 2 – 2 – 2: مؤشر دالتون Dalton:

يعدّ مؤشر دالتون الذي قدم في سنة 1920 من المؤشرات المعيارية، وقد أوضح دالتون أن أي قياس للامساواة الاقتصادية لا بد أن يهتم بالمنفعة الاقتصادية، وقد قام بمقارنة المستويات الحالية للمنفعة ومستوى المنفعة الكلية التي تتحقق في حالة التوزيع العادل للدخل، إذ يقيس هذا المؤشر النسبة بين الثروة الحالية والثروة الكلية في حالة المساواة المطلقة، ويكتب هذا المؤشر على النحو الآتي: (Foster,1997, p : 37) .

$$D=[\sum_{i=0}^{n} U(Y_i)] / n\ U(u)$$

حيث:U : دالة المنفعة.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر حسب أتكنسون هو صعوبة تعامله مع التحويلات الخطية الإيجابية بين الفئات المختلفة.

- 2 – 2 – 3: **مؤشر أتكنسون Atkinson**:

أوضح أتكنسون أنه لا بد من إسناد قياس عدم عدالة توزيع الدخل إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، واقترح ما أصبح يعرف بمؤشر أتكنسون لقياس عدم عدالة التوزيع، إذ اعتمد هذا المؤشر على ما يسمى الدخل المكافئ للتوزيع العادل، حيث يمثل هذا الدخل المستوى الذي يحصل عليه الأفراد حتى يكون رفه المجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد، حيث Ye هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل، ويعطى على النحو الآتي: (Atkinson, 1970, p : 263) .

$$n\ U(Ye) = \sum_{\varepsilon=1}^{n} Y_i$$

وعليه تمت صياغة مؤشر عدم عدالة التوزيع على النحو الآتي:

$$A=1-(Ye/\mu)$$

إذ μ متوسط الدخل، فإذا كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساويا لمتوسط الدخل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع تساوي الصفر.

ولأغراض التطبيق عادة ما تأخذ دالة الرفاهية للفرد (دالة التفضيل) الشكل الآتي: (علي عبد القادر، 2008، ص: 15) .

إذا كانت مختلفة عن الواحد: $U(Y) = (1/(1-\varepsilon)) / Y^{1-\varepsilon}$

إذ كانت ε تساوي الواحد: $U(Y) = \log Y$

إذ ε تمثل معامل تجنب عدم المساواة، فكلما ارتفعت قيمتها كان المجتمع عازفا عن حالات عدم المساواة ومفضلا لحالات المساواة، وعلى هذا الأساس الشكل لدالة الرفاهية، فإنه يمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي في حالة معامل تجنب عدم المساواة أكبر من الواحد:

$$Ye=[1/n \sum_{i=1}^{n} (Y_i^{1-\varepsilon}]^{1/1-\varepsilon}$$

أوضح لامبرت Lambert أن مؤشر أتكنسون هو مؤشر اللامساواة النسبية، إذ إن المعامل ε هو مقياس النفور عن اللامساواة وهو ثابت، أي أنه لا يتغير في دالة مستوى الدخل.

- 2 – 2 – 4: **مؤشر كوزنتز Kuznets**:

اقترح كوزنتز عام1957 معاملا لقياس التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العوائل والأفراد في كل فئة دخلية، كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية، وتتراوح قيم معامل كوزنتز ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول، ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية: (يونس على احمد، 2010، ص: 69 – 70) .

$$K=\frac{\sum_{i=1}^{n=10}|di-10|}{180}$$

حيث:

K: قيمة معامل كوزنتز.

di: النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية i.

10 -di: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية i.

n: عدد الفئات الدخلية وتساوي 10.

يلاحظ من الصيغة أعلاه، أنه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما، فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الدخل لأنها تتضمن 10%، وإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت قيمته أكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعا، قرر كوزنتز أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية، ثم يصل إلى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مجددا، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية.(عبد الرزاق الفارس، 2001، ص: 104) .

- 2 – 2 – 5: **مؤشر تايل Theil**:

يعود هذا المؤشر إلى سنة 1967 من تايل، الذي قدمه بوصفه مؤشراً لقياس اللامساواة في توزيع الدخل معتمدا على القانون الثاني للديناميكا الحرارية Thermodynamique الذي يعرف بقانون الأنتروبيا La loi de l'entropie، والأنتروبيا هي المعلومة في توزيع ما قائمة على الاحتمالات، إذ إنّ كمية المعلومات المتصلة بحدث ما i باحتمال Pi تقاس ب Ln (1/ Pi)، إذ نقيس أنتروبيا في حالة اللاتأكد على النحو الآتي:

$$H(P) = [\sum_{i=1}^{n} PiLn(1/Pi)$$

إذ يوجد n حدث 1,....n، و P1.....Pi احتمالات.

ومن ثمّ، يمكن كتابة مؤشر تايل على النحو الآتي:

$$T(P) = Ln(n) - H(P)$$

كما توجد صيغتين لمؤشر تايل؛ فالأول هو عبارة عن متوسط فروقات اللوغاريتمات، وقد استخدم هذا المؤشرات لتبيان إمكانية تحليل مؤشر عدم عدالة التوزيع على أنه يحتوي على مكونين: مكون عدم عدالة التوزيع المتأتي من عدم العدالة بين المجموعات (بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع، إذا ما حصل كل شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة jμ) ومكون عدم العدالة داخل المجموعة، والمؤشرين يكتبان على النحو التالي: (علي عبد القادر علي، 2008، ص: 16) .

$$T_1 = 1/n \sum \log u/Yi$$

$T_2 = 1/n \sum Yi/u \log Yi/u$

ثانيا: نموذج الدراسة والمنهجية:

1: نموذج الدراسة:

نستعمل من خلال هذه الورقة البحثية النموذج المقترح من خلال دراسة Meng سنة 2005 ويكتب النموذج على النحو الآتي:

$$POVit = \alpha i + \alpha 1\ GWRit + \alpha 2\ INQit + \alpha 3\ INFit + \alpha 4\ FDIit + \alpha 5\ SCHit + \varepsilon it \ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ:

POV_{it}: معدل الفقر للدولة i في الفترة t.

GWR_{it}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t.

INQ_{it}: مؤشر اللامساواة مقاس بمؤشر ثايل للدولة i في الفترة t.

INF_{it}: معدل التضخم للدولة i في الفترة t.

FDI_{it}: نسبة الاستثمار من GDP للدولة i في الفترة t.

SCH_{it}: نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي للدولة i في الفترة t.

2.منهجية الدراسة:

من أشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاثة اختبارات شهيرة هي كل من Granger 1969، Sims 1972.ومنهجية Gwekes 1983، وتعدّ منهجية غرانجر الأكثر استعمالا وانتشارا، إذ جرى تقديرها من خلال منهجية VAR، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرين، فنقوا أنه هناك علاقة سببية ل Granger، إذا كانت قيم سابقة لمتغير ما X تؤثر معنويا على قيم مستقبلية لمتغير آخر Y_{t+1}، والعكس صحيح، وهذا الاختبار يعتمد على المعادلتين الآتيتين:

$$X_t = \beta 0 + \sum_{k=1}^{m} B_k X_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} a_e Y_{t-1} + U_t$$

$$Y_t = \gamma_0 + \sum_{k=1}^{m} Y_k Y_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} \partial_e X_{t-1} + V_t$$

إذ إنّ كل من X_t و Y_t يمثلان المتغيرين قيد الدراسة، و U_t و V_t عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير مترابطين خطيا، t يعبر عن الزمن، k و e عدد التأخرات محددة بواسطة معياري Akaike و Schwarz.

حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : a_e = \partial_e = 0.$$

$$H_1 : a_e \neq 0 \text{ et } \partial_e \neq 0.$$

ففي حالة رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، فستنتج وجود علاقة سببية ل Granger، حيث إذا كان a_e مختلف معنويا عن الصفر و ∂_e غير مختلف معنويا عن الصفر، فنستنتج وجود علاقة سببية من Y إلى X والعكس صحيح، أما في حالة أن كليهما مختلف معنويا عن الصفر فعلاقة السببية في هذه الحالة في كلا الاتجاهين.

لكن من أهم الشروط لاستعمالها هو استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وبخاصة عند المستوى، لهذا الغرض اقترح كل من Toda و Yamamoto منهجية جديدة لتقدير السببية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة للتكامل (1) I ، (0) Iأو حتى (2) I، وذلك من خلال تقدير نموذج ,Toda). VAR ($p+d_{max}$) 1995, p : 237)

حيث d هو الدرجة الأكبر للتكامل بين المتغيرات الثلاثة.

وتحصل منهجية Toda- Yamamoto وفق الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 3:

منهجية Toda- Yamamoto لسببية غرانجر:

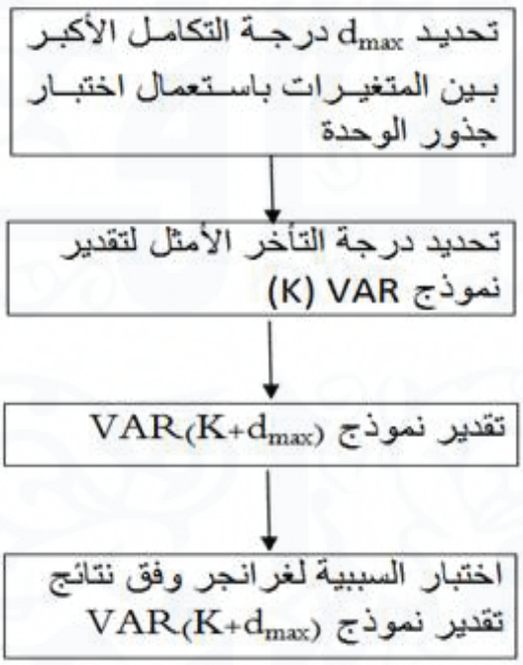

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثا: الدراسة القياسية:

3 ـ 1: البيانات والمصادر:

نستعمل من خلال هذه الدراسة معطيات سنوية للفترة ما بين 1970 – 2013 لعينة من 21 دولة عربية، **وفيما يأتي إيضاح موجز للمتغيرات قيد الدراسة:**

♦ معدل الفقر: نفس المشكل مطروح بالنسبة لمعدلات الفقر في الدول النامية، إذ نجد نقصا كبيرا في البيانات للعديد من دول العينة، إذ لم تبدأ هذه الدول النامية إلا في تسعينيات القرن الماضي بحساب معدلات الفقر، فاعتمدت بعض الدراسات على متوسط الدخل الفردي مقياساً لمعدل الفقر على غرار دراسة

Deininger and Squire 1996 و كذا دراسة Lundberg and Squire 1999، لكن هذا المؤشر جرى انتقاده واستبداله بمتوسط لاستهلاك الفردي من خلال دراستي Woolard and Leibberan-dr 1999 ودراسة Ravaillon 1995، ومن ثم سنعتمد من خلال هذه الدراسة على مؤشر الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر على غرار دراسات Quarty 2005، Odhiambo and Nicholas 2009 و Dhrifi 2013، وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

♦ النمو الاقتصادي: أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن استعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلا للعلاقة بين النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي.

♦ مؤشر اللامساواة: حسب النظرية الاقتصادية فإن المؤشر المستعمل لقياس عدالة توزيع الدخل هو معامل جيني، لكن ما يعاب على هذا المعامل هو عدم وجود قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة خاصة في الدول النامية وإنما فقط قيم متناثرة عبر السنوات، لذلك سنستعمل من خلال هذه الدراسة معامل ثايل Thail المتوفر على قاعدة بيانات جامعة تكساس للفترات زمنية معتبرة لكل دول العالم.

♦ مؤشر التضخم: ونستعمل من خلال هذه الدراسة معدل تضخم مؤشر الأسعار العام المتوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

♦ معدل الاستثمار الأجنبي: ونستعمل من خلال هذه الدراسة معدل تدفق الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي.

♦ معدل الالتحاق بالتعليم: ونستعمل من خلال هذه الدراسة معدل التحاق الأطفال في سن التعلم للمدارس الابتدائية، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي.

3 ـ 2: نتائج الدراسة القياسية:

▪ 3 – 2 – 1: دراسة الاستقرارية:

كما جرت عليه العادة في الدراسات التي تعتمد على السلاسل الزمنية لا بد من التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، وسنتأكد من استقرارية هذه السلاسل باستعمال إحصائيات كل من Levin, Lin et Chu t* (LLC) ، Breitung t- stat (B t- stat) ، Im, Pesaran et Shin w- stat (IPS w- sata) ، ADF ، و PP، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1:

دراسة الاستقرارية:

	المستوى					الفروقات الأولى				
	LLC	B t- stat	IPS w- stat	ADF	PP	LLC	B t- stat	IPS w- stat	ADF	PP
grw	- 6.469 0.000*	- 6.807 0.000*	- 10.18 0.000*	198.72 0.000*	689.56 0.000*	/	/	/	/	/
pov	- 1.644 0.0501	- 1.196 0.1158	- 0.306 0.3796	40.618 0.5316	57.213 0.0589	- 9.244 0.000*	- 7.953 0.000*	- 11.32 0.000*	226.86 0.000*	1173.3 0.000*
inq	0.230 0.591	- 0.356 0.360	0.919 0.821	22.285 0.443	24.756 0.308	- 1.238 0.107	- 1.852 0.032*	- 1.147 0.125	40.906 0.008*	131.20 0.000*
inf	- 3.243 0.000*	- 4.350 0.000*	- 3.425 0.000*	72.930 0.000*	106.75 0.000*	/	/	/	/	/
fdi	1.621 0.052	- 1.329 0.091	- 3.636 0.000*	81.69 0.000*	141.66 0.000*	/	/	/	/	/
sch	- 1.932 0.026*	- 0.787 0.215	0.215 0.585	46.402 0.114	24.348 0.930	- 2.671 0.003*	1.520 0.935	- 2.515 0.005*	86.534 0.000*	113.75 0.000*

*: مستقرة عند مستوى احتمال 5%.

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سلاسل كلا من معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم ومعدل الاستثمار مستقرة عند المستوى نظرا لأن إحصائيات الاختبارات الخمسة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى احتمال 5%.ومن ثم نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر أحادي، أما بالنسبة للسلاسل الأخرى فنلاحظ أنها لم تستقر عند المستوى، وتطلب الأمر المرور على الفروقات الأولى لاستقرار السلاسل، ثم نقبل الفرضية العدمية للفروقات الأولى ونقول باستقرار السلاسل عند الفرق الأول، من هنا لدينا خليط بين متغيرات مستقرة عند المستوى ا (0)وأخرى مستقرة عند الفرق الأول (1) اما لا يمكّننا من استخدام سببية غرانجر، ومن اللازم الاعتماد على منهجية Toda- Yama-moto لدراسة السببية، هذا مع اعتبار dmax مساوية للواحد وفق

أعلى درجة تكامل للسلاسل الستة، كمرحلة ثانية لابد من تحديد قيمة K وهي عدد التأخرات الأمثل لنموذج VAR.

- 3 – 2 – 2: **تحديد عدد درجات التأخر الأمثل**:

المرحلة الثانية في تقدير السببية هو اختيار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR وذلك باستعمال مؤشرات Akaike، FPE، Schwarz ومؤشر Hannah- Quin، ويجب الحذر في اختيار عدد الفجوات للنموذج، إذ أوضحت دراسة Caporal و Pittis سنة 1999 أنه في حالة اختيار عدد فجوات أقل من عدد الفجوات الحقيقي يسبب تحيز المعلمات، أما اختيار عدد فجوات أكبر من عدد الفجوات الحقيقي يجعل من التقدير غير معنوي بالرغم من معنوية المعلمات، والجدول الآتي يوضح أن عدد الفجوات الأمثل من 7 فجوات ممكنة هو فجوة واحدة، والنتائج ملخصة في الجدول (2) :

الجدول رقم 2:

اختيار عدد الفجوات الأمثل:

الفجوات	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	3.29e+08	36.63850	36.85165	36.72153
1	521.3958*	41616.96*	27.65643	29.14848*	28.23761*
2	28.79015	79001.04	28.25803	31.02897	29.33737
3	30.35160	139292.1	28.72116	32.77100	30.29866
4	35.16362	205109.6	28.89698	34.22571	30.97263
5	43.55884	207069.2	28.52507	35.13269	31.09887
6	33.53428	280202.4	28.16958	36.05610	31.24154
7	45.83932	143430.8	26.35500*	35.52042	29.92512
8	NA	3.29e+08	36.63850	36.85165	36.72153

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews9.

- 3 – 2 – 3: **تقدير نموذج VAR (2)**:

للتأكد من سببية Granger بين المتغيرات الثلاثة يعتمد أساسا على منهجية MWALD، لكن أولا يجب تقدير نموذج VAR (2)، حيث p=1 و d_{max}=1، لكن بعد تقدير النموذج، يجب قبل المرور إلى تقدير السببية التأكد أولا من استقرارية النموذج، وذلك من خلال الدائرة الأحادية، والشكل الآتي يوضح أن كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، بذلك يمكن اعتبار أن النموذج مستقر، ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم 4:

الدائرة الأحادية:

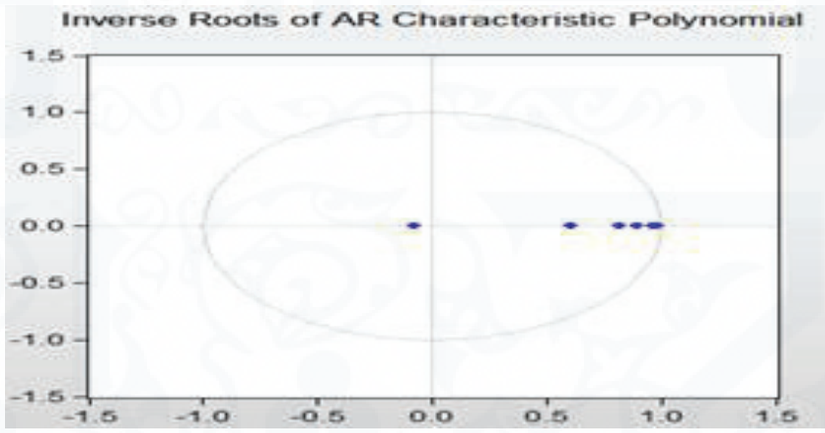

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews9.

- 3 – 2 – 4: اختبار السببية:

الجدول الآتي يلخص النتائج:

الجدول رقم 3:

اختبار السببية:

المتغير التابع: FDI			
المتغيرات	Chi- sq	df	الاحتمال
GRW	0.277269	1	0.5985
INF	0.487846	1	0.4849
INQ	0.628951	1	0.4277
POV	0.004798	1	0.9448
SCH	2.416570	1	0.1201
المجموعة	3.290833	5	0.6552
المتغير التابع: GRW			
المتغيرات	Chi- sq	df	الاحتمال
FDI	2.972783	1	0.0847
INF	0.146202	1	0.7022
INQ	0.143570	1	0.7048
POV	6.671103	1	0.0098
SCH	3.444818	1	0.0635
المجموعة	16.77813	5	0.0049
المتغير التابع: INF			
المتغيرات	Chi- sq	df	الاحتمال
FDI	3.537257	1	0.0600
GRW	1.060546	1	0.3031
INQ	2.948592	1	0.0860
POV	1.049487	1	0.3056
SCH	0.622245	1	0.4302
All	11.07302	5	0.0500
المتغير التابع: INQ			
المجموعة	Chi- sq	df	الاحتمال
FDI	2.170812	1	0.1407
GRW	0.174074	1	0.6765
INF	10.07211	1	0.0015
POV	0.624018	1	0.4296
SCH	3.815163	1	0.0508
All	16.28965	5	0.0061
المتغير التابع: POV			
المجموعة	Chi- sq	df	الاحتمال
FDI	0.037106	1	0.8472
GRW	0.058761	1	0.8085
INF	0.220857	1	0.6384
INQ	0.656160	1	0.4179
SCH	0.185268	1	0.6669
All	1.907072	5	0.8618
المتغير التابع: SCH			
المجموعة	Chi- sq	df	الاحتمال
FDI	0.171196	1	0.6791
GRW	4.189103	1	0.0407
INF	0.219719	1	0.6393
INQ	0.252440	1	0.6154
POV	6.993353	1	0.0082
المجموعة	10.23833	5	0.0688

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلحظ عدم وجود سببيات في أغلب الحالات نظرا لتجاوز معظم الاحتمالات 5 %، ما عدا 4 حالات هي:

- وجود علاقة سببية من معدل الفقر باتجاه معدل النمو الاقتصادي ما يدل على أن معدل الفقر في الوطن العربي له تأثير محسوس في معدلات النمو الاقتصادي، إذ كلما نقص معدل الفقر زاد الطلب الكلي للمجتمع ما يحفز النمو الإنتاج الكلي والعرض الكلي الذي من شأنه تحسين معدلات النمو الاقتصادي، والعكس صحيح كذلك إذ إنّ زيادة معدل الفقر يؤدي إلى التأثير في القوة الشرائية للأفراد، فيقل الطلب الكلي الذي ينعكس سلبيا على العرض الكلي، ما يؤدي في الأخير إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية من معدل التضخم باتجاه مؤشر اللامساواة، إذ إن ارتفاع المستوى العام لأسعار يؤدي إلى زيادة انتقال الثروة من الطبقات الفقير (المستهلكة عموما) إلى الطبقات الغنية (المنتجة عموما) التي تستفيد من ارتفاع منتجاتها.
- وجود علاقة سببية من معدل النمو الاقتصادي

باتجاه معدل الالتحاق بالتعليم، إذ إن تغير في النمو الاقتصادي على المدى الطويل تؤدي إلى التحفيز أو تثبيط الالتحاق بالتعليم مع الزيادة أو الإنقاص في النفقات الحكومية والإعانات والمنح الاجتماعية المتأتية أساسا من ثمار النمو الاقتصادي.

♦ وجود علاقة سببية من معدل الفقر باتجاه معدل الالتحاق بالتعليم، وهذه النتيجة طبيعية وموافقة لكل الدراسات السابقة في الموضوع، حيث أنه بتحسن ظروف الأسر الفقيرة تلجأ مباشرة إلى تعليم أطفالها وفي حالة العكس تصبح العائلات غير قادرة على تحمل أتعاب التعليم فيضطر الأطفال لمغادرة مقاعد الدراسة.

من خلال هذه النتائج، وما جرى استنتاجه من خلال الدراسات السابقة، يمكننا القول، إن النتائج جاءت معاكسة لما جاءت به الدراسات السابقة التي أكدت العلاقات والسببيات في الاتجاهين بين المتغيرات الثلاثة، في حين دراستنا هذه أكدت على علاقة سببية واحدة من معدل الفقر اتجاه النمو الاقتصادي، وهذا دلالة على تأثر النمو الاقتصادي بمعدل الفقر وطلب الفقراء، في حين الفقراء لا يستفيدون من ثمار النمو الاقتصادي في الوطن العربي، في حين مؤشر اللامساواة لا أثر له على كلا من النمو الاقتصادي ومعدل الفقر وهذا مناقض للدراسات السابقة التي تؤكد بشدة الدور الكبير الذي يلعبه مؤشر اللامساواة في عرقلة تقليص معدلات الفقر باستعمال معدلات النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

عرفت الدول العربية وبخاصة النفطية منها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل جد ملحوظ في الألفية الجديدة جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية قبل الانهيار في سنة2015، هذا ما أدى إلى انتعاش محسوس لاقتصادياتها ونشاطاتها الخارجية والداخلية، التي كان لها الانعكاس الإيجابي في كثير الأحيان والسلبي في أحيان أخرى على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لكن من الملاحظ عدم تحسن ظروف طبقة هامة من المجتمع السفلي بمقدار ما تحسن وزادت ثروة الطبقة الغنية، إذ إن الهوة بين أغنى 10% من المجتمع العربي وأفقر 20% ارتفعت بمعدل كبير، عكس نظرية انسياب الفوائد إلى أسفل، وهذه النتيجة كانت موافقة لآراء تودارو سنة 1997 « إن التقدم الاقتصادي العام لا يحسن من مستويات شديدي الفقر» بسبب انسياب الفوائد إلى أعلى وإلى الطبقات الوسطى.

وقد دلت النتائج على عدم وجود سببيات بين المتغيرات الثلاثة قيد الدراسة مع سببية وحيدة من معدل الفقر باتجاه النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى أن نرفض الفرضيات الثلاثة الموضوعة في بداية البحث، ونقول بعدم وجود علاقات سببية في الاتجاهين بين المتغيرات الثلاثة في الوطن العربي خلال الفترة 1970 – 2013، ما يدل على استقلالية المتغيرات عن بعضها وهذا عكس ما جاءت به الدراسات السابقة في الموضوع على غرار دراسة Bourghinon 2004، Richards Adams 2004، Ravaillon و Chen وغيرها من الدراسات.

التوصيات:

على ضوء كل هذه النتائج نقترح التوصيات والاقتراحات الآتية:

♦ ضرورة تطبيق سياسات وطنية تعطي أهمية قصوى في تحديد معايير توزيع الدخل، ومن أجل ضمان وصول معدلات النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى.

♦ على الدولة اتخاذ الإجراءات التعويضية عن طريق الزيادة في الإنفاق العام، وتخفيض الضرائب، وتحرير الأسواق، وإعطاء الفئات الضعيفة في المجتمع تسهيلات وإعانات حكومية من أجل ضمان المساواة الاجتماعية.

♦ تشجيع الاستثمارات الخاصة التي من شأنها امتصاص معدلات البطالة، من خلال تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

♦ من الجانب القياسي لابد في حالة استعمال والتعامل مع سلاسل ذات درجات تكامل مختلفة (1) I ، (0) I و (2) I من اتباع منهجية Toda- Yamamoto للحصول على نتائج للسببية أكثر معنوية وقبولا من الناحية الإحصائية.

المصادر والمراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1. الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، (2010) ، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد رقم 05.
2. عاطف غيث محمد، (2002) ، قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
3. العاني أسامة عبد المجيد، (2004) ، حق إعادة توزيع الدخل في الإسلام، مجلة دراسات إسلامية، بيت الحكمة، العدد العاشر.
4. علي عبد القادر علي، (2002) ، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد الرابع، الكويت.
5. علي عبد القادر على، (2008) ، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة جسر التنمية العدد26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
6. الفارس عبد الرزاق، (2001) ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998) ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12، الجزائر.
8. مسعد محي محمد، (1999) ، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
9. يونس على أحمد، (2010) ، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة (2009) ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. *Adams, R. H. (2004) : Economic growth, inequality and poverty: Estimating the growth elasticity of poverty, World Development 32 (12) , pp 1989- 2014.*
2. *Anthony. B. Atkinson, (1970) : On the measurement of inequality, Journal of Economic Theory, pp 263.*
3. *Chenery, H. , M. S. Ahluwalia, C. L. G. Bell, J. H. Duloy and R. Jolly (1974) : Redistribution with Growth. Oxford, Oxford University Press.*
4. *Deininger K, Squire L (1996) : A new Data Set Measuring Income Inequality. The World Bank Economic Review. Washington DC,10 (3) , pp 565- 591.*
5. *Dhrifi, Abdelhafidh. (2013) : Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality?. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences 3. 4, pp 119- 129.*
6. *G. K. Galbraith, (1985) : Dans Les Riches en Les Pour Vis, Edition Du Seuil, Paris, pp 230.*
7. *James Foster, Amartya Sen, (1997) : On Economic Inequality, Clarrendon Press, Oxford, pp 30.*
8. *Lambert P, 1993 : Inequality Decomposition Analysis and the Gini coefficient Revisted, The Economic Journal, 103, pp 1227.*
9. *Lundberg, M. and L. Squire, (1999) : "Growth and Inequality: Extracting the Lessons for Policymakers. " Unpublished paper, the World Bank*
10. *Martin Ravallion, (1996) : Comparaison de la pauvreté: Concepts et méthode, étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n°22, banque mondial, Washington, pp 55.*
11. *Murray Leibbrandt & Ingrid Woolard, (1999) : «A comparison of poverty in South Africa's nine provinces,» Development Southern Africa, Taylor & Francis Journals, vol. 16 (1) , pp 37- 54.*
12. *Odhiambo, Nicholas M. , (2009) : «Finance-growth-poverty nexus in South Africa: A dynamic causality linkage,» Journal of Behavioral and Experimental Economics (formerly The Journal of Socio- Economics) , Elsevier, vol. 38 (2) , pp 320- 325.*
13. *Quartey, P. (2005) : Financial sector development, savings mobilization and poverty reduction in Ghana, UNU- WIDER. 2005, Research Paper No. 2005/ 71, United Nations University, Helsinki, Finland.*
14. *Ravallion M. (1995) : Growth and poverty: evidence for developing countries in the 1980s, Economics Letters 48, pp 411- 417.*
15. *Ravallion, Martin, and Shaohua Chen, (1996) : What can new survey data tell us about recent changes in distribution and poverty?. World Bank Policy Research Working Paper 1694.*
16. *Rodrik, Dani, (2008) : One economics, many recipes: globalization, institutions, and economic growth. Princeton University Press.*

17. *Toda, H. Y. , & Yamamoto, T. (1995) . Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of econometrics,66 (1) , pp 225- 250.*
18. *Wetta. Claude & al. , (1999) : le profil d›inégalité et de pauvreté au Burkina Faso,Cahier de Recherche n°00- 02,Université de Laval, CREFA ,décembre, pp 16- 17.*

ثالثا المواقع الإلكترونية:

1. *The International Day for the Eradication of Poverty and human rights . http:// www. un. org/ esa/ socdev/ poverty/*